



ISSN: 2957-3874 (Print)

Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)

<https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95>

مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها جامعة الفارابي



## دور التداول السلمي للسلطة في تحقيق الاستقرار السياسي: الولايات المتحدة الأمريكية نموذجاً

الباحث الأول: م.م. وهاد علي محمد

جامعة القاسم الخضراء - كلية العلوم

الباحث الثاني: م.م. احمد باسم شنيور

جامعة القاسم الخضراء - كلية التربية

The Role of Peaceful Transfer of Power in Achieving Political Stability: The United States of America as a Model

First Researcher: Wahad Ali Mohammed [wehad.ali@uoqasim.edu.iq](mailto:wehad.ali@uoqasim.edu.iq)

Al-Qasim Green University, Faculty of Science

Second Researcher: Ahmed Basim Shnyuor [ahmed.b@uoqasim.edu.iq](mailto:ahmed.b@uoqasim.edu.iq)

Al-Qasim Green University, Faculty of Education

ملخص البحث

تناقش هذه الدراسة تحليل العلاقة الارتباطية والوظيفية بين التداول السلمي للسلطة وترسيخ دعائم الاستقرار السياسي، مع اتخاذ النظام الرئاسي الأمريكي أنموذجاً تطبيقياً. انطلق البحث من إشكالية جوهرية مفادها: مدى كفاية الأطر الدستورية والضمانات المؤسسية في صيانة التوازن الحركي للنظام السياسي أمام أزمات التداول غير التقليدية. اعتمدت الدراسة منهجية وصفية تحليلية موزعة على ثلاثة مباحث؛ تناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي للتداول السلمي، محيطاً باتجاهاته الفكرية وأنواعه وشروطه القانونية، بينما استعرض المبحث الثاني المكانة الوظيفية للتداول في تعزيز الاستقرار السياسي. وخصصت الدراسة المبحث الثالث لتحليل الضمانات المؤسسية والتشريعية في مواجهة التحديات المعاصرة، لاسيما أزمة انتقال السلطة لعام ٢٠٢١. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أبرزها أن صمود النظام السياسي الأمريكي لم يعد رهيناً بالأعراف التقليدية التي باتت تتآكل أمام الاستقطاب الحزبي، بل أصبح يعتمد بشكل جوهري على فاعلية ما يُعرف بـ "المؤسسات الضامنة" (Guarantor Institutions) بصفتها "فرعاً رابعاً" للدولة. وتوصي الدراسة بضرورة الانتقال من الضمانات العرفية إلى المأسسة القانونية واليقين الإجرائي، مع تعزيز الاستقلال الوظيفي والتحصين الدستوري للهيئات المشرفة على التداول لضمان حماية المسار الديمقراطي من المخاطر الدستورية. الكلمات المفتاحية: التداول السلمي للسلطة، الاستقرار السياسي، انتقال السلطة، الولايات المتحدة الأمريكية، المؤسسات الضامنة، اليقين الإجرائي

### Abstract

This study aims to analyze the correlative and functional relationship between the peaceful transfer of power and the consolidation of political stability, utilizing the U.S. presidential system as a case study. The research addresses a fundamental problem: the adequacy of constitutional frameworks and institutional guarantees in maintaining the "dynamic equilibrium" of the political system in the face of unconventional succession crises. The study employs a descriptive-analytical methodology structured across three sections. The first section establishes the conceptual framework of the peaceful transfer of power, encompassing its theoretical perspectives, types, and legal prerequisites. The second section examines the functional role of power transfer in enhancing political stability. The third section is dedicated to analyzing institutional and legislative guarantees against contemporary challenges, particularly the 2021 transition crisis. The study concludes that the resilience of the U.S. political system no longer relies solely on traditional norms, which are eroding due to intense partisan polarization. Instead, it fundamentally depends on the efficacy of "Guarantor Institutions" acting as a "fourth branch" of the state. The research recommends transitioning from customary guarantees to formal institutionalization and procedural certainty, while strengthening the

functional independence and constitutional entrenchment of the bodies overseeing the transfer of power to safeguard the democratic process from constitutional risks. **Keywords** \_ Peaceful Transfer of Power, Political Stability, Transition of Power, USA, Guarantor Institutions, Procedural Certainty

#### ١. المقدمة:

يُعد التداول السلمي للسلطة أحد الركائز الجوهرية التي تنهض عليها الدولة القانونية الحديثة؛ فهو ليس مجرد إجراء فني لانتقال القيادة، بل هو معيار قيمى ومؤسسى يقيس مدى نضج الأنظمة السياسية وقدرتها على البقاء والاستمرار. وفي النظام الرئاسى الأمريكى، شكل التداول السلمي ثقافة دستورية راسخة لأكثر من قرن، إلا أن التحديات المعاصرة كشفت عن الحاجة الملحة لإعادة قراءة الضمانات التي تحمي هذا التداول من الانحراف أو الانهيار.

#### ٢. مشكلة البحث:

تتطور إشكالية البحث في التساؤل الجوهرى عن طبيعة العلاقة الوظيفية بين التداول السلمي للسلطة واستدامة الاستقرار السياسى في الولايات المتحدة؛ فبينما استند الاستقرار تاريخياً إلى مصفوفة من الأعراف المستقرة، أظهرت أحداث انتقال السلطة لعام ٢٠٢١ تآكلاً واضحاً في فاعلية تلك الأعراف أمام الاستقطاب السياسى الحاد. ومن هنا، يبرز التساؤل: هل تكفي النصوص الدستورية التقليدية لصيانة التوازن الحركى للنظام، أم أن الأمر يتطلب تفعيل أدوار "المؤسسات الضامنة" بصفتها فرعاً رابعاً لحماية المسار الديمقراطى؟.

#### ٣. فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها: "أن الاستقرار السياسى في النظم الرئاسية المعاصرة لم يعد رهيناً بسلامة الأعراف الدستورية فحسب، بل بات يعتمد بشكل طردى على قوة واستقلال المؤسسات الضامنة وقدرتها على إدارة المخاطر الدستورية وتوفير اليقين الإجرائى أثناء فترات انتقال السلطة".

#### ٤. أهداف البحث:

- تأصيل الإطار المفاهيمى والقانونى للتداول السلمي للسلطة وتحديد شروطه الموضوعية.
- بيان المكانة الوظيفية للتداول في تحقيق التوازن الحركى ومنع انسداد الأفق السياسى.
- تحليل الدور الذى تلعبه "المؤسسات الضامنة" (الفرع الرابع) في مواجهة أزمات التداول، مع
- اتخاذ أزمة ٢٠٢١ كنموذج تطبيقي.

#### ٥. منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى لتفكيك مفاهيم التداول والاستقرار، والمنهج الاستنباطى عبر تحليل الحالة الدراسية للنظام الأمريكى لاستخلاص فاعلية الضمانات المؤسسية والتشريعية في مواجهة التحديات الدستورية الحديثة.

#### ٦. هيكلية الدراسة:

إحاطة جوانب الموضوع، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث رئيسية:

- المبحث الأول: ماهية التداول السلمي للسلطة (المفهوم، الشروط، الأنواع).
- المبحث الثانى: المكانة الوظيفية للتداول السلمي في تعزيز التوازن الحركى للاستقرار السياسى.
- المبحث الثالث: الضمانات المؤسسية والتشريعية في مواجهة أزمات التداول (الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجاً).

#### المبحث الأول: ماهية التداول السلمي للسلطة (المفهوم، الشروط، الأنواع)

##### أولاً: مفهوم التداول السلمي للسلطة

إن تحديد مفهوم التداول السلمي للسلطة لا يخلو من صعوبات نظراً لتعدد وجوه التداول وتنوع احكامه، لذلك تنوعت الاتجاهات في تعريفه الى ثلاث

##### الاتجاه الأول

عرف التداول السلمي للسلطة على انه نقل الدور السياسى في ظل احترام المؤسسات حيث تتولى احزاب المعارضة او قسم منها السلطة السياسية ، وتدخل الاحزاب السياسية التي كانت في الحكم او قسم منها الى المعارضة ، وبذلك فأن التداول على السلطة مبدأ ديمقراطى بموجبه لا يمكن

لأي حزب البقاء في السلطة الى ما لا نهاية له حتى يعوض بتيار سياسي اخر , وفقاً لهذا الاتجاه انه وضمن احترام النظام السياسي يؤدي التداول السلمي للسلطة تغييراً في الأدوار بين قوى سياسية كانت في المعارضة ادخلها الإقتراع العام الى السلطة وقوى سياسية اخرى تخلت عن السلطة بشكل ظرفي كي تدخل ال المعارضة.<sup>١</sup>

### الاتجاه الثاني

عرف التداول بالتعاقب على السلطة ,والذي يجعل من الشخص يعقب نظيره في المسؤولية والإدارة والقيادة , مما يعني ترك الديمومة والاخذ بوسائل التجديد والتغيير والتطور في الأفكار والمؤسسات والسلوكيات, ومن ثم فإن التداول هو ان تتعاقب او تتناوب القوى السياسية المتنافسة على السلطة ,حيث تصل المعارضة الى السلطة بعد ان تصبح اغلبية و الأخيرة محلها المعارضة بعد ان تفقد صفتها كأغلبية.<sup>٢</sup>

### الاتجاه الثالث

وفقاً لهذا الاتجاه فإن التداول السلمي للسلطة هو مبدأ ديمقراطي واداة ينتج عنها تناوباً لتطبيق منهج سياسي معين وفق مدة محددة من خلال عملية الانتخابات الدورية التي تدخل ضمن الكيان المؤسساتي القائم , بهدف تغيير الادوار بين القوى السياسية<sup>٣</sup>, وان التداول لا يقتصر على سلطة الرئاسة فحسب بل يمتد ليصل الى المؤسسة التشريعية ,بذلك فإن التداول هو آلية لتغيير الادوار المخولة لتولي السلطة ضمن احترام النظام السياسي القائم و وفقاً لأحكام الدستور ,حيث تمارس القوى السياسية اختصاصاتها الدستورية وفقاً لمدة زمنية محددة سلفاً فلا يتغير اسم الدولة ولا تزول شخصيتها ولا يتغير دستورها نتيجة تغير الحاكم او الاحزاب الحاكمة .<sup>٤</sup> فالتداول يقضي وجود قاعدة قانونية ودستورية تنتظم من خلالها اجراءات وشروط تولي منصب رئاسة الوزراء ورئاسة الجمهورية , والسلطة التشريعية في الانظمة السياسية الرئاسية والبرلمانية وتنظم هذه القاعدة المدة الزمنية اللازمة للتداول بنصوص قاطعة . يتضح مما تقدم ان التداول السلمي هو التعاقب الدوري للحكام على سدة الحكم ضمن اطار الانتخابات العامة, والتي بموجبها يمارس الحكام المنتخبون اختصاصاتهم الدستورية لمدة محددة سلفاً , بذلك يمكن ان يتضح لنا ان هذا التعريف تضمن ثلاث عناصر للتداول السلمي :-<sup>٥</sup>

١- اعتماد آلية الانتخاب بوصفها الوسيلة السلمية الديمقراطية لإنتقال الحكم

٢- التعاقب على السلطة

٣- تأقيت مدة الحكم وعدد مرات توليه

يتضح مما تقدم وبعد مناقشة الاتجاهات الرئيسة لمفهوم التداول السلمي للسلطة تبرز أهمية تبني مبدأ التداول السلمي حيث يتم نقل السلطة بموجبه بشكل صحيح وديمقراطي وهو الضامن للخروج من المأزق وإيصال الوضع السياسي الى النقطة المنشودة , فبدلاً من الاحتكار والاستئثار بالسلطة التي تجر البلاد الى صراعات داخلية , يعيش الجميع في بيئة امن وتعايش سلمي وهو الاساس الذي يحدد طريقة ومدة استخدام الحاكم للسلطة, فضلاً عن انه يمثل مقياس دقيق لمدى التطور الديمقراطي.<sup>٦</sup>

### ثانياً: انواع التداول السلمي للسلطة

يمكن القول ان تقسيم التداول السلمي للسلطة يرتبط بحجم سيطرة النخبة السياسية الصاعدة على السلطتين التشريعية والتنفيذية ,كما يرتبط بتوقيت ونتائج الانتخابات البرلمانية والرئاسية , بذلك فإن التداول على السلطة في التطبيق العمل يأخذ انواع ثلاثة:-

١- **التداول المطلق او الكامل على السلطة ومثاله (المملكة المتحدة)** وفقاً لهذا النوع تدخل السلطة بكاملها الى المعارضة ,ويأتي هذا النوع في النظام البرلماني بعد ان يفوز حزب سياسي او تكتل متجانس من المعارضة بالأغلبية المطلقة من اصوات الناخبين في الانتخابات العامة الامر الذي يؤهله لتشكيل الحكومة بمفرده, بذلك تكون السلطة التشريعية والتنفيذية من حزب واحد , ويمكن لهذا النوع من التداول (المطلق) ان يحدث في النظام الرئاسي و شبه الرئاسي بحالة واحدة فقط وهي ان تكون مدة تأقيت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في فترة واحدة , الأمر الذي يتيح للرئيس ان يكونا من حزب او تكتل واحد قادر على تشكيل الحكومة بمفرده.<sup>٧</sup> ويتواجد التداول المطلق عل وجه الخصوص في المملكة المتحدة التي يسود فيها نظام الحزبين وهو اهم مايميز النظام البريطاني حيث يوجد حزبان سياسيان رئيسان يتقاسمان معظم مقاعد البرلمان (مجلس العموم) بالرغم من وجود احزاب اخرى تحصل على عدد قليل من المقاعد في البرلمان ومن الجدير بالذكر ان انقسام البرلمان البريطاني بين تيارين رئيسيين يغود الى ما بعد ثورة ١٦٨٨\* .<sup>٨</sup>

٢- **التداول النسبي أو الجزئي على السلطة ومثاله (الولايات المتحدة الامريكية)**

وعلى نقيض التداول المطلق على السلطة القائم على الوحدة الحزبية والتجانس السياسي للسلطتين التشريعية والتنفيذية , يأتي النوع الثاني من التداول وهو التداول النسبي او الجزئي على السلطة حيث تنتقل بموجبه قسم من السلطة الى صف المعارضة ويوجد هذا النوع من التداول في النظام الرئاسي (الولايات المتحدة الامريكية) و النظام شبه الرئاسي (فرنسا)<sup>٩</sup> حيث يتم انتخاب رئيس الدولة والبرلمان في فترات زمنية متباعدة , وهذا النوع من التداول يتيح سيطرة المعارضة على جزء من السلطة في حين يسيطر الحزب الحاكم على الجزء الاخر من السلطة , بمعنى ان تنتمي اغلبية البرلمان الى حزب او كتلة سياسية معين في الوقت الذي ينتمي به رئيس الدولة الى حزب اخر او كتلة سياسية اخرى, ويوجد هذا النوع من التداول في الولايات المتحدة الامريكية حيث لا ينتمي الرئيس عادةً الى الحزب الذي يمتلك اغلبية في الكونغرس . اما في فرنسا هنالك ما يعرف التعايش أو المساكنة بين رئيس الجمهورية الذي لا يمتلك اغلبية في البرلمان (الجمعية الوطنية) وزعيم الاغلبية النيابية الذي لم يجد الرئيس مفرأً من تكليفه بتشكيل الحكومة , وحدثت هذه المساكنة في ظل دستور الجمهورية الخامسة لسنة ١٩٥٨ ثلاث مرات في الفترات (١٩٨٦-١٩٨٨ \_ ١٩٩٣-١٩٩٥ \_ ١٩٩٧-٢٠٠٢) .<sup>١٠</sup>

٣- **التداول التوافقي الائتلافي ومثاله (المانيا)** يتجلى هذا النوع من التداول على السلطة في المانيا الاتحادية ويطبق عليه احياناً التداول عبر وسيط ويقترن وجوده بعدم قدرة اي حزب من تحقيق الاغلبية البرلمانية , حيث يتم التداول عبر وسيط يُرجح كفة احد الحزبين الرئيسيين (الحزب الاجتماعي الديمقراطي والحزب الديمقراطي المسيحي) من اجل تشكيل الحكومة , وقد لعب (الحزب الليبرالي) دور الوساطة لترجيح كفة احد الحزبين المتنافسين من اجل السيطرة على السلطة , وكثيراً ما يأخذ الحزب الوسيط او الثالث في البرلمان حجماً أكبر مما هو عليه في الواقع وغالباً يحصل من الحزب المتوافق معه على تنازلات سياسية , وفي ظل وجود هذا النوع من التداول على السلطة تكون الحكومة غير قوية خشيةً من ان ينفرط عقد التحالف بين الحزبين المؤلفان للحكومة , على عكس ما هو قائم في نظام الحزبين حيث يكون الحزب الفائز في الانتخابات من تشكيل الحكومة الامر الذي يجعله دون الحاجة الى احزاب اقلية في البرلمان.<sup>١١</sup>

#### **ثالثاً : شروط او ضمانات التداول السلمي للسلطة**

ان السلطة السياسية في الدولة الحديثة يجب ان تكون قادرة على احداث توازن بين القوى السياسية الامر الذي يترتب عليه منع احتكار السلطة او الاستئثار بها من قبل قوى سياسية معينة او اشخاص محددين , حيث يجب تداولها قانونياً وهذا التداول يجب ان يتم من خلال طرق واليات محددة وهي بمثابة شروط و ضمانات للتداول السلمي للسلطة حسب رأي الباحثين وهي مقسمة كما يلي :-

#### **١- الانتخابات الدورية الحرة النزيهة**

يأتي في طليعة الشروط الأساسية لانقال السلطة في الأنظمة الديمقراطية الانتخابات والتي يشترط بها ان تكون محددة بفترة زمنية معينة وان تضمن حرية الأقلية في التعبير عن رأيها مستقبلاً من خلال توفير ضمانات قانونية ودستورية لحماية الحقوق والحريات أو القوى العاملة الخاسرة في الانتخابات , بما في ذلك حرية التعبير والتنظيم والمشاركة السياسية المستقبلية .<sup>١٢</sup> يشترط في الانتخابات ان تكون حرة ونزيهة وتجري بطريقة دورية متعددة المرشحين يحكمها التنافس العادل لجميع القوى المشاركة في الانتخابات، مع ضمان نزاهة للعمل وصدق ونتائجه<sup>١٣</sup>، من خلال احترام نتائج الانتخابات والتزام جميع الأطراف السياسية بقبول نتائج الانتخابات وعدم اللجوء الى العنف أو الطعن غير المشروع .<sup>١٤</sup>

#### **٢- مدة العهدة النيابية**

يؤكد الفقه الدستوري والنظم السياسية الحديثة , بان هنالك تباين بين صاحب السلطة الحقيقية والممارس لها , وهذا التباين والاختلاف امتد الى تحديد المدة التي ترجع فيها السلطة لمالكها وبدوره يعيد اسنادها لمن يريد عن طريق الانتخابات, وهذه المدة تختلف من نظام الى اخر من هنا وعند الرجوع الى البلد محل الدراسة نلاحظ ان الدستور الأمريكي قد حدد مدة العهدة الرئاسية بعد مناقشات في مؤتمر فيلاديلفيا \* بأربع سنوات , إلا انه اغفل أي إضافات بشأن عدد مرات تولي تلك الوظيفة, ولكن هنالك عرف نشأ عندما رفض الرئيس الأول للولايات المتحدة جورج واشنطن الترشيح للمرة الثالثة وكذلك الرئيس توماس جيفرسون.<sup>١٥</sup> لأنهما كانا يؤمنان بمبدأ تداول السلطة وتجنب الاستبداد فيها. تباينت الدساتير في تحديد مدة ولاية الرئيس وإعادة انتخابه فحددها الدستور الأمريكي بأربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة وفي عام ١٩٥١ أقر التعديل الدستوري رقم (٢٢) الذي حضر تولي الرئاسة لأكثر من مرتين وبهذا الصدد هنالك من ينتقد هذا التعديل لأنه لا يعبر عن الإرادة الشعبية , وهنالك من يراه مناسباً لمنع الاستئثار في السلطة لان السلطة المطلقة مفسدة مطلقة.<sup>١٦</sup>

#### **٣- التعددية السياسية**

تعد من أحد اهم الشروط الأساسية لضمان التداول السلمي للسلطة، حيث تُسهم بشكل مباشر في تعزيز الديمقراطية من خلال فتح المجال لمشاركة جميع الأطراف والقوى السياسية المختلفة في إدارة صنع القرار والشأن العام .ان وجود التنافس المنظم بشكل دستوري بين الأحزاب يحل مشكلة التعاقب على السلطة حلا سلمياً، ولكي يقوم نظام تعدد الأحزاب على أسس واقعية وراسخة يجب أن تكون هناك مشاركة سياسية واسعة لجميع القوى الاجتماعية يمكن القول ان التعدد في الأحزاب السياسية والفئات من اهم شروط التداول السلمي على السلطة ،حيث تتعدم الخيارات في نظام الحزب الواحد ويصبح للتعددية معنى وهدف .<sup>١٧</sup>

## المبحث الثاني المكانة الوظيفية للتداول السلمي في تعزيز التوازن الحركي للاستقرار السياسي

يمكن القول ان التداول السلمي للسلطة ليس مجرد آلية لإنتقال الحكم بل آلية لتجديد الشرعية وتعزيز الاستقرار السياسي ، لأنه يساهم في امتصاص الازمات ويجعل التنافس منضبط ،وذلك بتوفر شروط تعزز العلاقة بين التداول السلمي والاستقرار وهي وجود دستور راسخ، وثقافة ديمقراطية، واحترام النخب السياسية لنتائج الانتخابات، وعلى عكس ذلك تكون نتائج غياب التداول السلمي للسلطة ، هي تفكك الشرعية وصراع على السلطة فضلاً عن الاضطرابات السياسية وضعف ثقة المواطنين بالنظام ، بناءً على ما تقدم تصبح العلاقة بين التداول السلمي للسلطة والاستقرار السياسي ضرورية لأن الانتقال السلمي للسلطة يعد احد اهم ركائز الاستقرار السياسي.

### المطلب الأول : التأسيس المفاهيمي للاستقرار السياسي ومؤشرات قياسه

#### أولاً مفهوم الاستقرار السياسي

يُعد مفهوم الاستقرار السياسي ذا أهمية بالغة في العلوم السياسية، وقد حظي دائماً باهتمام الباحثين، وتعددت تفسيراته وتعريفاته، فقد عرفته الموسوعة البريطانية بأنه الوضع الذي يبقى فيه النظام السياسي محافظاً على نفسه خلال الأزمات اما Allen Bell فقد عرفه " حالة من الاتفاق العام في الرأي بين الجماهير والنخبة حول القواعد التي يعمل بها النظام السياسي، وهي مرتبطة بمفهوم الشرعية السياسية، والعمل على احتواء ما قد ينتج من صراعات لتجنب استعمال العنف،والجدير بالبيان ان المدارس الفكرية عرفت مفهوم الاستقرار السياسي بتعريفات متباينة حسب رؤية المدرسة ومنها نذكر تعريف المدرسة البنائية ومن روادها غابرييل الموند الذي شبه النظام السياسي بالكائن الحي الذي يسعى لتحقيق التوازن والتكيف والاستقرار ونجاحه في ذلك دليل على حيويته اما عجزه عن تحقيق ذلك فهو حالة سلبية ينبغي تصحيحها لأنها تهدد استقرار النظام السياسي.<sup>١٨</sup> اما المدرسة النظامية ومن ابرز روادها ديفيد استون الذي يؤكد ان الاستقرار السياسي مرادف لبقاء النظام السياسي واستمراره ،وحسب هذه المدرسة ان الاستقرار السياسي هو القيمة العليا التي تحقق نجاح النظام، فلا وجود للتغيير الثوري في نظرية استون، فهي تميل للوضع القائم وترتكز على كيفية دعم واستقرار النظام ، لا على تغييره .اما المدرسة السلوكية فهي تعبر عن النظام السياسي المستقر بأنه ذلك النظام الذي يسوده السلم وتتم فيه العملية السياسية والاجتماعية وعملية اتخاذ القرار ضمن اطار الدستور والقانون وضمن مؤسسات الدولة ، مع انتفاء جميع ممارسات العنف السياسي .

#### ثانياً مؤشرات قياس الاستقرار السياسي<sup>١٩</sup>

- ١- الانتقال السلمي للسلطة: يُعد انتقال السلطة عبر الانتخابات وفي إطار الدستور أحد الشروط الأساسية للاستقرار السياسي، لما يمثله من ابتعاد عن أساليب العنف كوسيلة للوصول إلى الحكم، مثل الانقلابات العسكرية أو الحركات المسلحة.
- ٢- شرعية النظام السياسي ومشروعيته: يعتمد استقرار النظام السياسي على مدى قدرته على تعزيز شرعيته القانونية والدستورية، واكتساب القبول الشعبي عبر التزامه الصارم بالقانون والدستور، بما يعزز من رضى المواطنين ويكرس مشروعيته.
- ٣- ارتفاع مستوى المشاركة السياسية: يرتبط الاستقرار السياسي بمدى تمكّن المواطنين من المشاركة الفاعلة في اختيار ممثليهم في المجالس المحلية والنيابية، عن طريق الانتخابات والمساهمة في صنع القرار . فكلما اتّسعت قاعدة المشاركة السياسية، زاد مستوى الثقة بالنظام السياسي وقدرته على تحقيق الاستقرار. كما يتطلب ذلك وجود مؤسسات سياسية قادرة على حماية المشاركة وضمان تمثيل المواطنين بشكل عادل.
- ٤- غياب ممارسات العنف السياسي: تُعد سيادة الأمن وغياب الحركات الانفصالية والإرهابية وحركات التمرد والعصيان المسلح من أبرز مقومات الاستقرار. فالعنف السياسي، سواء صدر من الدولة تجاه المواطنين أو من المجتمع تجاه الدولة، يشكّل تهديداً مباشراً للاستقرار، ولا سيما حين يكون مصدراً للحركات والجماعات والتنظيمات المناهضة لرموز ومؤسسات الدولة.

٥- استقرار السياسات الاقتصادية للنظام: تُعد التنمية الاقتصادية أحد المؤشرات الجوهرية لاستقرار السياسي، إذ يرتبط نجاح البرامج الاقتصادية برفع مستوى الرضا الشعبي وتعزيز مشروعية النظام السياسي، ولا سيما عندما تسهم هذه السياسات في تحسين الأوضاع المعيشية وتحقيق النمو الاقتصادي.

٦- استقرار المؤسسة البرلمانية: يمثل انتظام الانتخابات البرلمانية وفق الجدول الدستوري واستمرار نشاط البرلمان، من أحدث مؤشرات الاستقرار السياسي. فإذا لم يُستكمل البرلمان مدته الدستورية، يُعد ذلك انتقالاً إلى حالة فراغ سياسي والتي بدورها تهدد الاستقرار السياسي.

### المطلب الثاني : التداول السلمي كآلية لتجديد الشرعية وامتصاص الأزمات الهيكلية

تتجلى الأهمية الوظيفية للتداول السلمي للسلطة في كونه الضمانة الأساسية لمنع ما يسميه صمويل هانتجتون بـ 'الانحلال السياسي' (Political Deca) ففي ظل عمليات 'العصرنة' المتسارعة التي تشهدها المجتمعات، تزداد المطالب الشعبية بالمشاركة السياسية وتغيير النخب؛ فإذا عجز النظام عن توفير قنوات مؤسسية (مثل التداول السلمي) لاستيعاب هذه المطالب، فإن النظام سيواجه حالة من عدم الاستقرار البنوي. إن التداول السلمي يعمل هنا كأداة لتعزيز 'المأسسة'، وهي الكفيلة بتحقيق الاستقرار السياسي. فالمؤسسات القوية هي التي تسمح بانتقال السلطة دون اهتزاز أركان الدولة، مما يؤدي إلى تجديد الشرعية السياسية للنظام بشكل دوري. وبذلك، يصبح التداول آلية لامتصاص الأزمات الهيكلية؛ حيث يتم تغيير القيادات والسياسات استجابةً للضغوط الاجتماعية دون الحاجة إلى اللجوء لوسائل غير دستورية، وهو ما يحقق التوازن بين متطلبات التغيير وضرورات الاستقرار.<sup>٢٠</sup> في هذا الإطار، يبرز التمييز الجوهري بين مفهومي القوة والسلطة كعامل حاسم في استقرار النظام؛ فالتداول السلمي هو العملية التي تحول 'القوة المادية' إلى 'سلطة مشروعة'. فبدلاً من استناد النظام إلى الإكراه، تمنح إجراءات التداول الحاكم الجديد حق ممارسة السلطة بناءً على قبول المحكومين، مما يضمن استمرارية الدولة وهبتها بعيداً عن الصراعات العنيفة على القوة.<sup>٢١</sup> وفي هذا السياق، يذهب الدكتور كمال المنوفي إلى أن استقرار النظام السياسي لا يتوقف فقط على الإجراءات القانونية، بل يمتد ليشمل طبيعة الثقافة السياسية السائدة. حيث يؤكد أن التداول السلمي للسلطة يتطلب نوعاً من 'التوازن بين التعاون والتنافس'؛ فالتنافس السياسي بين النخب يجب أن يظل محكوماً بقدر من الثقة المتبادلة في قواعد اللعبة. ويشير المنوفي إلى أن غياب هذه الثقة يحول التنافس إلى صراع صفري يهدد البناء المؤسسي للدولة، بينما تساهم التنشئة السياسية السليمة في غرس قيم 'الثقة في المؤسسات العامة'، مما يجعل التداول السلمي وسيلة فعالة لتجديد الشرعية دون الانزلاق نحو الفوضى.<sup>٢٢</sup> إن الاستقرار السياسي يلعب دوراً حاسماً في ضمان هوية المجتمع وتطوره و تضامنه ، فضلاً عن الأداء الطبيعي الشامل للدولة. ففي المجتمعات التي تتمتع بالاستقرار السياسي، تقل احتمالية حدوث الاضطرابات السياسية والاضطرابات المدنية بشكل ملحوظ. وتُظهر القيادة السياسية قدرتها على حل التناقضات السياسية في مراحلها المبكرة، ومنع الصدمات الاجتماعية والسياسية والتمردات، وضمان الاستقرار الاقتصادي، وحرمة حدود الدولة، فضلاً عن منع التهديدات الخارجية، وضمن الاستقرار السياسي، يجب على القيادة وضع استراتيجيات سليمة، وأن تمتلك الإرادة السياسية لتنفيذها.<sup>٢٣</sup>

### المطلب الثالث : الضمانات الإجرائية للتداول السلمي وأثرها في الاستقرار السياسي

تعد الضمانات الإجرائية الركيزة الجوهرية التي يستند إليها التداول السلمي لتحقيق الاستقرار السياسي المستدام؛ فاليقين في الإجراءات هو الذي يضمن قبول القوى السياسية المتنافسة بالنتائج الانتخابية مهما كانت مريرة. وبناءً على أطروحة آدم برزورسكي ، فإن الديمقراطية والتداول ليسا مجرد آليات للتصويت، بل هما نظام مؤسس لإدارة الصراع، حيث يركز الاستقرار على معادلة 'اليقين في القواعد' مقابل 'عدم اليقين في النتائج'. فبينما تظل نتائج الانتخابات غير معروفة مسبقاً، يجب أن تكون القواعد المنظمة لها ثابتة، شفافة، وغير قابلة للتلاعب، مما يدفع 'الخاسرين' في العملية السياسية إلى قبول الهزيمة طواعية، لعلمهم بوجود فرصة مؤسسية عادلة للعودة إلى السلطة في المستقبل.<sup>٢٤</sup> إن هذا 'اليقين الإجرائي' يعمل كصمام أمان يمنع انزلاق الدولة نحو الاضطرابات المدنية أو التمردات؛ إذ يوفر بديلاً سلمياً للصراع الصفري على القوة. فحينما تثق النخب السياسية في أن انتقال السلطة يتم وفق معايير موضوعية، ينخفض سقف المغامرة السياسية خارج إطار الدستور، مما يؤدي إلى حماية الأداء الطبيعي لمؤسسات الدولة وضمان استقرارها الاقتصادي والاجتماعي. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الضمانات تمنح القيادة السياسية 'شرعية إجرائية' تمكنها من حل التناقضات المجتمعية في مراحلها المبكرة، وتحويل القوة المادية الصرفة إلى سلطة قانونية مقبولة تحظى بثقة الجمهور. وبذلك، لا يعود التداول مجرد إجراء فني، بل يصبح استراتيجية وطنية عليا تضمن هوية المجتمع وتطوره، وتضمن هوية الدولة أمام التهديدات الداخلية والخارجية.<sup>٢٥</sup> تأسيساً على ما تقدم، نخلص إلى أن التداول السلمي للسلطة ليس مجرد إجراء فني لتغيير القيادات، بل هو وظيفة حيوية تضمن بقاء الدولة واستمراريتها من خلال مأسسة الصراع السياسي وتحويله إلى تنافس مشروع. فمن خلال 'المأسسة' يتم امتصاص الأزمات

الهيكليّة، وعبر 'الضمانات الإجرائية' يتحقق اليقين الذي يمنع الانزلاق نحو العنف، بينما تعمل 'الثقافة السياسية' على تحويل القوة المادية الصرفة إلى سلطة مشروعة تحظى بقبول المحكومين. إن هذا التكامل بين البعد المؤسسي والإجرائي والثقافي هو ما يخلق حالة من الاستقرار السياسي الكفيل بحماية هوية المجتمع وأداء الدولة الشامل. ولكي ننقل من هذا الإطار النظري إلى حيز التطبيق، سيتناول المبحث الثالث (التداول السلمي للسلطة في الولايات المتحدة الأمريكية) كنموذج تطبيقي لهذا الطرح؛ حيث سنبحث في كيفية تحويل هذه المبادئ إلى واقع دستوري وتقاليد سياسية راسخة، وكيف صمدت هذه الضمانات الإجرائية أمام الأزمات الكبرى لتكرس نموذجاً فريداً في الاستقرار واستدامة السلم الأهلي.

## **المبحث الثالث التداول السلمي للسلطة في الولايات المتحدة الأمريكية كنموذج لتحقيق الاستقرار السياسي**

### **المطلب الأول : الجذور التاريخية والتقاليد السياسية لإنتقال السلطة في أمريكا**

بعد تقاعد جورج واشنطن، تساءل العديد من الأمريكيين بصدق عما إذا كانت الرئاسة ستتحجج وهل ستصمد الأمة. تولى جون آدامز المنصب، مدرّكاً صعوبة المهمة. تطلبت هذه المهمة كل خبرته الدبلوماسية، واستقلاليتته، وعناقه الشديد، وذكائه، ودعم زوجته اللامعة أبيجيل المتواصل. في غضون أربع سنوات، حقق سلاماً ثميناً في مواجهة معارضة أقرب مستشاريه وحلفائه في الحزب الفيدرالي. دافع عن الرئاسة ضد التهديدات الخارجية والداخلية على حد سواء. وضع سوابق حاسمة للسلطة التنفيذية. عندما غادر منصبه، كانت الأمة أقوى مما كانت عليه قبل أربع سنوات. جورج واشنطن هو من أسس الرئاسة، وجون آدامز هو من حدد معالمها. تميزت رئاسة جون آدامز بأول عمليتي انتقال سلمي للسلطة في وقت كانت فيه الانقلابات والديكتاتوريات والعنف والملكيّات والفوضى متوقعة. أدرك آدامز أن الأعراف والتقاليد التي شكلت أساس المؤسسات الديمقراطية تتطلب التكرار على مدى عقود لبناء ديمومتها. كان لا بد من تعليم الشعب الأمريكي تقدير الانتخابات الديمقراطية والانتقال السلمي للسلطة. ومع ذلك، نادراً ما يُنسب إليه الفضل في هذه الإنجازات العظيمة. لقد حان الوقت لإعادة النظر في إسهامات آدامز. قبل السادس من يناير/كانون الثاني ٢٠٢١، كان العديد من الأمريكيين والباحثين يعتبرون الانتقال السلمي للسلطة أمراً مفروغاً منه، لكن جون آدامز لم يكن كذلك<sup>٢٦</sup>. ولم يكن نجاح تجربة آدامز في الانتقال السلمي وليد الصدفة، بل كان انعكاساً لترسيخ الأعراف السياسية التي سبقت النصوص الدستورية الجامدة. فبالرغم من أن دستور ١٧٨٧ في مادته الثانية قد أغفل وضع حدود لعدد مرات تجديد الولاية الرئاسية، وهو ما فُسر حينها بإمكانية التأييد، إلا أن "الزهد السلطوي" الذي أبداه جورج واشنطن برفضه الولاية الثالثة أوجد (تقليداً عرفياً) ألزَم من جاء بعده أدبياً وسياسياً بمبدأ التداول. إن هذا العرف هو الذي شكّل الدرع الحامي للمؤسسات أمام طموحات الأفراد، وجعل من تجربة آدامز اختباراً حقيقياً لقوة هذا التقليد في مواجهة الأزمات، مما يثبت أن الاستقرار السياسي الأمريكي قام في جوهره على "تراكم الأعراف" قبل أن يستند إلى صرامة النصوص<sup>٢٧</sup>.

### **المطلب الثاني : الآليات الدستورية والضمانات الإجرائية لاختيار الرئاسة الأمريكية**

لا يكمن سر الاستقرار السياسي في الولايات المتحدة في مجرد الرغبة السلمية لنخبها، بل في 'وضوح القوانين' وصرامة الإجراءات التي تحكم عملية انتقال السلطة. وتتجلى هنا بوضوح فكرة (آدم برزورسكي Adam Przeworski) حول 'اليقين الإجرائي' التي تناولناها بالتفصيل في المبحث الثاني من هذه الدراسة؛ فبدلاً من الاعتماد على التوازنات التاريخية المتغيرة، صاغ المشرع الأمريكي آلية معقدة ودقيقة تضمن الانتقال السلس للقيادة عبر قواعد معلومة مسبقاً لا تترك مجالاً للتأويل الشخصي أو الصراعات العشوائية. إن هذا اليقين في القواعد هو ما يحول التنافس السياسي من صراع صفري على الوجود إلى عملية فنية محكمة بالدستور، مما يوفر الضمانة الأساسية لاستدامة السلم الأهلي.

**أولاً : آلية اختيار الرئيس** ويمكن إيجاز أهم ركائز هذه الآلية الإجرائية استناداً إلى النصوص الدستورية والقانونية في النقاط الآتية:

١\_ مرحلة الاختيار الحزبي والتكامل: تبدأ العملية بنظام "الثنائية الحزبية" القائم على اختيار مرشحين لمنصب الرئيس ونائبه وفق نظام القائمة الواحدة لضمان التكامل السياسي والانتخابي بين الشخصيتين.

٢\_ نظام المجمع الانتخابي Electoral College اعتمد الدستور الأمريكي مبدأ الانتخاب غير المباشر، حيث تختار كل ولاية عدداً من الناخبين الرئاسيين يعادل مجموع ممثليها في الكونغرس (مجلسي النواب والشيوخ)، ويبلغ إجمالي عددهم (٥٣٨) ناخباً<sup>٢٨</sup>.

٣\_ قاعدة حسم الأصوات (الأغلبية المطلقة): تتبع معظم الولايات قاعدة "الفائز يحصد الكل"؛ حيث تذهب جميع أصوات المجمع الانتخابي للولاية لصالح الحزب الذي يحصل على أغلبية أصوات الناخبين فيها.

٤\_ آلية إعلان النتائج: يجتمع الناخبون الرئاسيون في ولاياتهم للتصويت رسمياً في "اللاثين الذي يلي ثاني أربعاء من كانون الأول"، ثم تُرسل النتائج إلى رئيس مجلس الشيوخ ليتم جردها وإعلان الفائز الذي يجب أن يحصل على الأغلبية المطلقة (٢٧٠ صوتاً فأكثر).

٥\_ المسارات الاستثنائية (غير العادية): في حال عدم حصول أي مرشح على النصاب المطلوب، يتولى مجلس النواب اختيار الرئيس، بينما يختار مجلس الشيوخ نائب الرئيس، وهو ما حدث تاريخياً في عامي ١٨٠١ و ١٨٢٥، مما يضمن عدم بقاء الدولة في حالة فراغ سلطوي مهما كانت تعقيدات النتائج.<sup>٢٩</sup>

#### ثانياً: مؤسسة مدد الولاية وضمانات عدم تأييد السلطة

بعد ان استعرضنا الآليات الإجرائية المعقدة لعملية الاختيار، يأتي دور الضمانات الدستورية التي تحكم مدة البقاء في المنصب، وهي الضمانة التي حولت "الزهد الشخصي" للآباء المؤسسين إلى "نص دستوري ملزم" يمنع شخصنة السلطة، من هنا سنعرض المراحل التاريخية والدستورية لتقنين مدد الولاية الرئاسية وهي: -<sup>٣٠</sup>

١\_ الإغفال الدستوري والتقليد التاريخي: بالرجوع إلى الوثيقة الدستورية لعام ١٧٨٧، نجد أنها أغفلت في بدايتها وضع حدود لعدد مرات تجديد الولاية الرئاسية. إلا أن جورج واشنطن أرسى تقليداً تاريخياً برفضه الترشح لولاية ثالثة، وهو العرف الذي اتبعته الأجيال اللاحقة من الرؤساء إيماناً بضرورة التداول.

٢\_ تحديات العرف وصمود المؤسسات: شهد التاريخ الأمريكي محاولات استثنائية لتجاوز هذا التقليد، أبرزها محاولة "جرانت" عام ١٨٧٥ و"ثيودور روزفلت" عام ١٩١٢، إلا أن هذه المحاولات قوبلت بالرفض المؤسسي والشعبي التزاماً بقديسية العرف الذي أرساه واشنطن.

٣\_ التحول إلى "النص الجامد" (التعديل ٢٢): لم يكسر هذا العرف إلا في عهد "فرانكلين روزفلت" نتيجة ظروف الحرب العالمية الثانية. واستجابةً لذلك، وتدعيماً للاستقرار المؤسسي، أقر الكونغرس التعديل الثاني والعشرين في عام ١٩٤٧ (الذي دخل حيز التنفيذ عام ١٩٥١)، والذي حظر صراحةً انتخاب أي شخص لمنصب الرئيس لأكثر من دورتين.

٤\_ أثر المؤسسة على الاستقرار: إن تحويل هذا العرف إلى نص دستوري جامد يمثل ذروة "اليقين الإجرائي"؛ فهو يضمن عدم تحول الرئاسة إلى سلطة دائمة، ويجعل من عملية مغادرة السلطة إجراءً قانونياً حتمياً لا يخضع لتقدير الأشخاص.

#### المطلب الثالث: الضمانات المؤسسية والتشريعية في مواجهة أزمات التداول السلمي (أزمة ٢٠٢٠-٢٠٢١ أنموذجاً)

إن صمود النظام الدستوري الأمريكي أمام أزمة انتقال السلطة عام ٢٠٢١ لم يكن مجرد نتاج للتقاليد، بل كان تفعيلاً لشبكة معقدة من الضمانات التي تتجاوز السلطات التقليدية. فعندما واجهت "الأعراف" تحدياً غير مسبوق، برز دور "المؤسسات الضامنة" كحائط صد أخير لحماية الشرعية الدستورية واليقين الإجرائي.

#### أولاً: تراجع فاعلية الأعراف الدستورية أمام الاستقطاب السياسي

تاريخياً، اعتمد استقرار التداول السلمي في الولايات المتحدة على عرف "القبول الطوعي بالهزيمة". إلا أن أحداث ٢٠٢١ كشفت عن حدود هذه الضمانات العرفية؛ حيث شهدت تلك الفترة محاولات استثنائية لتقويض النظام الانتخابي من خلال التشكيك في نزاهته والضغط على المسؤولين، مما أثبت أن التقاليد السياسية وحدها قد لا تكفي لضمان الانتقال السلمي في ظل استقطاب سياسي حاد.

#### ثانياً: "المؤسسات الضامنة" كفرع رابع لحماية الدستور

تبرز هنا أهمية ما يسمى بـ "المؤسسات الضامنة" (Guarantor Institutions)، وهي مؤسسات تعمل كـ "فرع رابع" للدولة يتجاوز التقسيم التقليدي. وتتمثل قيمة هذه المؤسسات (مثل الهيئات الانتخابية والمحاكم) في كونها "محصنة دستورياً" ومستقلة وظيفياً، مما يسمح لها بحماية المعايير التي لا تستطيع حماية نفسها، إن شرعية هذه المؤسسات تُبنى على قدرتها على نيل ثقة الأطراف "الخاسرة" قبل الفائزة، مما يجعل إجراءاتها الفنية حواجز عصية على التغول السياسي.<sup>٣١</sup>

#### ثالثاً: الواجبات الجوهرية والقدرات المادية في صيانة المحتوى الدستوري

تتحدد فعالية الضمانة المؤسسية من خلال نوعين من الواجبات: واجبات أولية تتمثل في احترام وصيانة المحتوى الدستوري من الضعف، وواجبات ثانوية تتعلق بآليات التصحيح والرقابة عند حدوث انتهاكات. وقد أثبتت أحداث ٢٠٢١ أن "التحصين الدستوري" لهذه المؤسسات، المدعوم بخبرتها واستقلالها ومساءلتها، هو الذي منع السلطة التنفيذية من تغيير القواعد الإجرائية في اللحظات الأخيرة. فالمؤسسات الضامنة لا تكتفي بـ "القدرة التعبيرية" (إصدار الأحكام)، بل تمتلك "قدرات مادية" إجرائية تضمن بقاء المسار الدستوري بمنأى عن الإيرادات الفردية.<sup>٣٢</sup>

#### خاتمة واستنتاجات

ناقش البحث موضوعاً بارزاً من موضوعات النظم السياسية حيث يُبرز الدور المحوري لموضوع التداول السلمي للسلطة في تحقيق الاستقرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها نموذجاً رائداً في تحقيق الاستقرار السياسي، ولغرض الإحاطة الكاملة بالموضوع سنقدم مجموعة نتائج:-

١. خلصت الدراسة إلى أن التداول السلمي للسلطة هو المحور الأساس لتحقيق "الاستقرار السياسي؛ فهو لا يكتفي بمنع الجمود السياسي فحسب، بل يضمن تجديد شرعية النظام العام عبر امتصاص الاحتقان الشعبي وتحويله نحو المسارات القانونية بدلاً من الصدام المادي.
٢. أزمة التداول الأمريكية في عام ٢٠٢١ قد أثبتت أن "الأعراف الدستورية" (مثل عرف الاعتراف بالهزيمة) التي صمدت لقرنين من الزمن، لم تعد ضماناً كافية في ظل بيئة سياسية شديدة الاستقطاب. فالعرف يعتمد على "الإرادة السياسية"، في حين تتطلب الأزمات "إلزاماً قانونياً".
٣. أن الضمانة الأكثر فاعلية في النظم الرئاسية المعاصرة هي "المؤسسات الضامنة" (مثل الهيئات الانتخابية والمحاكم) هذه المؤسسات تعمل "كفرع رابع" للدولة، وتأتي قوتها من استقلالها الوظيفي وتحصينها الدستوري الذي يجعلها عصية على ضغوط السلطة التنفيذية.
٤. بينت النتائج أن نجاح تداول السلطة يعتمد على "المصادقية المؤسسية"، هذه المصادقية تُبنى من خلال ثلاثة ركائز: الخبرة الفنية، الاستقلال السياسي، والمساءلة القانونية، مما يمنح الطرف "الخاسر" طمأنينة بأن قواعد اللعبة نزيهة وغير قابلة للتلاعب.

## الهوامش

- ١ - رافع خضر صالح شبر، ملامح نظام الحكم السياسي الجزء الأول، نظام الحكم الجمهوري على ضوء المبادئ الدستورية العامة، مصر ، ٢٠٢٠ ، ص ١١٩
- ٢ - المصدر نفسه ، ص ١٢٠
- ٣ - محمد محي الجناحي ، واقع ومحددات التداول السلمي على السلطة السياسية في البلدان العربية، مجلة قضايا سياسية ، جامعة النهدين ، العدد ٧٩ ، ص ٣٧٧
- ٤ - نهال حاشي مفهوم التداول كأساس للتنمية السياسية ، مجلة الدراسات الحقوقية ، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان ، الجزائر ، العدد ١ ، ص ٤١٩ ، ٢٠٢٠
- ٥ - رافع خضر صالح شبر ، مصدر سبق ذكره ص ١٢١
- ٦ - علي عبد الله اسود و اوميد محمد طاهر ، التداول السلمي للسلطة وتأثيره على الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة جامعة تكريت للحقوق ، جامعة تكريت ، العدد ٤ ، ص ٦٣
- ٧ - حسن مصطفى البحري ، تداول السلطة ، بحث مقدم الى كلية الحقوق جامعة دمشق ، منشور على الموقع [https://www.slideshare.net/scribd/callback?download=true&from\\_source=https%3A%2F%2Fwww.slideshare.net%2Fslideshare%2Fss-38647088%2F38647088%3Ffrom](https://www.slideshare.net/scribd/callback?download=true&from_source=https%3A%2F%2Fwww.slideshare.net%2Fslideshare%2Fss-38647088%2F38647088%3Ffrom)
- ٨ - المصدر نفسه
- ٩ - ثورة ١٦٨٨ :- حدثت في بريطانيا، وتعرف بالثورة المجيدة، نتاجها كانت عزل الملك جيمس الثاني بسبب سياساته الدينية ومحاولته تعزيز الحكم المطلق. تولى الحكم بعده ويليام الثالث وماري الثانية بشرط الالتزام بوثيقة الحقوق عام ١٦٨٩، التي قيدت صلاحيات الملك ورسخت مبدأ سيادة البرلمان، مهددة لقيام الملكية الدستورية في بريطانيا
- ١٠ - حسن مصطفى البحري ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤
- ١١ - ضحى ليعبي كاظم و منى كريم، التداول السلمي للسلطة ، مجلة اباحث ميسان، جامعة ميسان ، العدد السابع والثلاثون ، ص ١٤٩
- ١٢ - S. Issacharoff et al. "The Enabling Role of Democratic Constitutionalism: Fixed Rules and Some Implications for Contested Presidential Elections." *Texas Law Review*, 81 (2003): 1985. <https://doi.org/10.2139/ssrn.399480>.
- ١٣ - Bartusevičius, H., & Skaaning, S., 2018. Revisiting democratic civil peace. *Journal of Peace Research*, 55, pp. 625 - 640. <https://doi.org/10.1177/0022343318765607>.

14- Heesoo Jang and Daniel Kreiss. "Safeguarding the Peaceful Transfer of Power: Pro-Democracy Electoral Frames and Journalist Coverage of Election Deniers During the 2022 U.S. Midterm Elections." *The International Journal of Press/Politics*, 30 (2024): 775 - 796. <https://doi.org/10.1177/19401612241235819>.

١٤

١٥ - لمياء حليم عبد العظيم, ضمانات التداول السلمي للسلطة, مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية, العدد العاشر, ص ١٨٣

١٦ -قوادريه بورحلة, الديمقراطية التداولية, مجلة اتسنة للبحوث والدراسات, العدد التاسع, ٢٠١٤, ص ٧٢-٧٥

١٧ - امال عباس, التنظيم الدستوري لمدة ولاية رئيس الجمهورية ضمانة للتداول السلمي للسلطة, مجلة صوت القانون, العدد الثاني, ص ٢٣٧

١٨ - اسعد طارش عبد الرضا, العلاقة بين التعاقب على السلطة والاستقرار السياسي دراسة حالة العراق, مجلة العلوم السياسية, جامعة بغداد, العدد ٦٨, ص ٦٥

١٩ - اسعد طارش عبد الرضا, مصدر سبق ذكره, ص ٦٦

٢٠ - انظر في هذا المعنى صمويل هنتجتون, النظام السياسي لمجتمعات متغيرة, ترجمة سمية عبود, دار الساقى, ص ٥٤ و ص ١٠١

٢١ - كمال المنوفي, أصول النظم السياسية المقارنة, (الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع, ١٩٨٧), ص ١٥٨.

٢٢ - المصدر نفسه, ص ١٥٩

Tigran Ghazaryan. "THE MAIN FACTORS AFFECTING POLITICAL STABILITY IN THE CURRENT CONDITIONS." *Scientific bulletin* (2025). <https://doi.org/10.24234/scientific.v1i48.192>. 23

24Adam Przeworski, *Democracy and the Market: Political and Economic Reforms in Eastern Europe and Latin America*, (Cambridge: Cambridge University Press, 1991), pp. 10-11.

٢٥ كمال المنوفي, مصدر سبق ذكره, ص ١٥٩

26 - Chervinsky, Lindsay M., *Making the Presidency: John Adams and the Precedents That Forged the Republic* (New York, 2024; online edn, Oxford Academic, 18 July

2024), <https://doi.org/10.1093/oso/9780197653845.001.0001>, accessed 3 Dec. 2025.

٢٧ - رائد حمدان عاجب المالكي, التداول السلمي لمنصب رئاسة الدولة, دراسة مقارنة, رسالة ماجستير, غير منشورة, جامعة بابل

٢٠١١, ص ٩٣ و ص ٩٥

٢٨ - دستور الولايات المتحدة الأمريكية لعام ١٧٨٧, المادة الثانية, القسم الأول. (انظر في ذلك ايضاً التعديل الثاني عشر لعام ١٨٠٤ الذي

نظم طريقة الاقتراع المستقل للرئيس ونائبه)

٢٩ - رائد حمدان عاجب المالكي, مصدر سابق ذكره ص ٩٣ و ص ٩٥

٣٠ - المصدر نفسه, ص ١٢٠

31- James P. Pfiffner, "The Violent Transition of the Presidency, 2020-2021", George Mason University, pp. 1-3.

32- Tarunabh Khaitan, "Guarantor Institutions", *Asian Journal of Comparative Law*, Cambridge University Press, 2021: